

نهائي، فانه من غير المستبعد اعتماد أساليب معالجة ومشاورات أخرى، بهدف تحقيق سلام عادل وشامل وكفيل بحسم الموقف السائد في الشرق الأوسط، (وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٠/١١/١٩٨٥).

النشاط العربي

في غضون ذلك، عاود الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بحث سبل تدعيم العمل الأردني - الفلسطيني المشترك، خاصة لجهة التحرك على الساحة الدولية. ومن أجل هذه الغاية استقبل الملك الأردني حسين ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، للمرة الثانية خلال يومين، وأجرى بحثاً في التطورات الأخيرة على الساحتين العربية والدولية، وسبل تدعيم التحرك دولياً (السفير، بيروت، ١٧/١١/١٩٨٥).

وفي دمشق وجه الرئيس السوري حافظ الأسد، بمناسبة الذكرى ١٥ للحركة التصحيحية، رسالة إلى الطبقة العاملة السورية، كرر فيها مواقف حكومته إزاء القضية الفلسطينية والحلول المطروحة في المنطقة، وقال، «إن سوريا ترفض جميع مشاريع الاستسلام والمخططات الأميركية، وتعتبر كل حل منفرد، أو جزئي، أو مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، خيانة للقضية الفلسطينية. [أن]... السلام العادل مطلب عربي، ومقوماته الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني» (تشرين، دمشق، ١٧/١١/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، كانت لجنة المصالحة العربية تعقد اجتماعات لها في الرباط و«لم يبد أن اللجنة تناولت تسوية الخلافات الليبية - الفلسطينية، رغم أن محمد عباس (أبو مازن)، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، هو عضو في اللجنة المذكورة» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٨/١١/١٩٨٥). غير أن علي عبد السلام التركي، أمين الاتصالات الخارجية الليبية، تحدث عن العلاقات الفلسطينية - الليبية، فقال: «إنه لا توجد مشكلة بين ليبيا ومنظمة التحرير

لجهة الحديث عن أن ثمة سيناريولحل في الشرق الاوسط سينتق عليه زعيما الدولتين المذكورتين. كذلك شهدت الفترة التي نحن بصدها تراجعاً اوروبياً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وحملة دبلوماسية أمريكية قادها وزير الخارجية، جورج شولتز، خلال جولة قام بها إلى عدد من الدول الاوروبية، في حين ظل الموقف السوفياتي ثابتاً. من هنا، ظلت الحركة العربية السياسية تجاه القضية الفلسطينية مؤطرة بمعطيات الاحداث الاقليمية والدولية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط، والعالم، وبتأثير هذه الاحداث على مجرى الصراع العربي - الاسرائيلي، وفي الجوهر القضية الفلسطينية.

الجامعة العربية وقمة جنيف

طالب الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الزعيمين السوفياتي والأميركي بتحمل مسؤولياتهما تجاه النزاع في الشرق الاوسط؛ فقال في تصريح صحافي، في اثناء وجوده في الرباط لحضور اجتماعات لجنة تنقية الاجواء العربية: «إن الدول العربية تعتقد بأن اهتمام [الزعيمين]، [ميخائيل] غورباتشيف و [رونالد] ريغان، يجب أن يشمل بؤرة الصراع في الشرق الاوسط. وإننا نعتقد بأن القضية الفلسطينية [هي] قضية حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية [و] يجب أن تحتل مكان الصدارة في محادثات قمة جنيف». أضاف: «[أن]... الدول العربية أقرت مشروع السلام العربي في قمة فاس العام ١٩٨٢، ولكن إسرائيل، رفضت هذا المشروع و[رفضت] سائر المبادرات السلمية الأخرى، سواء الصادرة عن الاتحاد السوفياتي أو الصادرة عن الولايات المتحدة الأميركية» (الشرق الاوسط، لندن، ١٦/١١/١٩٨٥).

كذلك بعث الملك المغربي، الحسن الثاني، برسالتين إلى غورباتشيف وريغان، في غضون التتأم القمة، اعرب فيهما «عن تمسك الأمة العربية بمشروع فاس... لتسوية مشكلة الشرق الاوسط». لكنه أضاف انه «إذا كان مشروع فاس قاعدة منصفة كفيلة بالتوصل إلى حل